

قانون رقم ١٣٤ لسنة ٢٠٠٢

بربط موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحي

للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

قدرت جملة موازنة الهيئة العامة للتأمين الصحي للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمبلغ ٢٣٥١٩٨٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره ملياران وثلاثمائة وواحد وخمسون مليوناً وتسعمائة وثمانون ألف جنية) .

(المادة الثانية)

قدرت الاستخدمات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمبلغ ١٨٤٥٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره مليار وثمانمائة وخمسة وأربعون مليون جنية) موزعة كالاتى :

- أجور بمبلغ ٥٥٠٠٠٠٠٠٠ جنية .

- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١٢٩٥٠٠٠٠٠٠ جنية .

(المادة الثالثة)

قدرت الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمبلغ ١٩٩٥٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره مليار وتسعمائة وخمسة وتسعون مليون جنية) منه مبلغ ١٩٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية إعانة .

(المادة الرابعة)

قدر فائض العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٣/٢٠٠٢ بمبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠٠٠ جنية (فقط وقدره مائة وخمسون مليون جنية) كله فائض مرحل .

(المادة الخامسة)

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ٣٥٦٩٨٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وستة وخمسون مليوناً وتسعمائة وثمانون ألف جنيه) موزعة كالاتى :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١٤٨٩٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٢٠٨٠٨٠٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٢/٢٠٠٣ بمبلغ ٣٥٦٩٨٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثمائة وستة وخمسون مليوناً وتسعمائة وثمانون ألف جنيه) كلها إيرادات رأسمالية متنوعة.

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحقه بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسرى على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالاستخدامات الاستثمارية إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المادة التاسعة)

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من البنك المركزى المصرى والبنوك الأخرى إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ٢٠٠٢ .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ربيع الآخر سنة ١٤٢٣ هـ

(الموافق ١٣ يونية سنة ٢٠٠٢ م) .

حسنى مبارك

